التمويل المصرفي الإسلامي كآلية لتفعيل التنويع الاقتصادي

دراسة حالة البنك الأردني الإسلامي

Islamic banking finance as a mechanism for Activating economic diversification

ط.د. زينب بوهراوة [1] / مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)،
bouharaoua.zaineb@univ-emir.dz

د. عبد الناصر براني / مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)،
nacer_b23@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/05/29 تاريخ القبول: 2023/12/30 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للتمويل المصرفي الإسلامي في تفعيل التنويع الاقتصادي اعتمادا على البنك الأردني الإسلامي كأنموذج للدراسة، من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهميته وكذا التطرق إلى واقعه في الأردن، بالإضافة إلى التعريف بالتمويل المصرفي الإسلامي وإبراز أهم الصيغ التمويلية المتبعة داخل المصارف الإسلامية.

وقد توصلت الدراسة بأن للتمويل المصرفي الإسلامي دور هام في تفعيل وتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تمويل البنك الإسلامي الأردني لمختلف القطاعات الاقتصادية بالأردن محققا بذلك تنوعا في الاقتصاد الأردني.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي، التمويل المصرفي الإسلامي، الاقتصاد الأردني.

تصنيف JEL : L53 ؛ L78 ؛ M00.

Abstract:

This study aims to highlight the effective role of Islamic banking finance in activating economic diversification by relying on the Jordanian Islamic Bank as a model of study, by clarifying the concepts of economic diversification and its importance as well as addressing its reality in Jordan, in addition to the definition Islamic banking finance and highlighting the most important financing formulas used in Islamic banks.

The study found that Islamic banking finance has an important role to play in activating and promoting economic diversification through the Jordanian Islamic Bank's financing of various economic sectors in Jordan, thus achieving diversification in Jordan's economy.

Keywords: Economic diversification, Islamic banking finance, Jordanian economy.

Jel Classification Codes : *L53 ; L78 ; M00.*

[1] المؤلف المرسل: زينب بوهراوة، الإيميل: bouharaoua.zaineb@univ-emir.dz

I - تمهيد :

حاولت العديد من الدول تنفيذ إستراتيجية التنويع الاقتصادي ونجحت في ذلك من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، وزيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وخاصة قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة، الخدمات...إلخ، وتعتبر الأردن من الدول التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على العائدات المتأتية من قطاع الخدمات، والتي تشكل 46% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن أي تقلبات أو اختلالات تحدث على مستوى هذا القطاع ممكن أن تؤدي إلى تدهور معدلات التشغيل والاستثمار مما ينعكس مباشرة بالسلب على الاقتصاد الأردني.

ويحتل القطاع المصرفي الإسلامي مركزا حيويا في النظام الاقتصادي نتيجة ارتباطه بجانب القطاع الحقيقي في الاقتصاد عن طريق تقديمه لصيغ تمويلية بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية تساهم مساهمة حقيقة في تحقيق التنمية.

I.1- إشكالية البحث: يمكن تلخيص إشكالية هذا الموضوع في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التمويل المصرفي الإسلامي في تفعيل التنويع الاقتصادي؟

I.2 - فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح الفرضية التالية:

للتمويل المصرفي الإسلامي دور في تفعيل وتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تمويل المصارف الإسلامية لمختلف القطاعية الاقتصادية.

I.3. - أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- وضع إطار نظري لمفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته، ودراسة واقعه في الأردن.
- التعريف بالتمويل المصرفي الإسلامي والتطرق إلى أهم الصيغ التمويلية الإسلامية.
- إبراز دور التمويل المصرفي الإسلامي من خلال البنك الأردني الإسلامي في تفعيل التنويع الاقتصادي.

I.4. - أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في الدور الفعال للتمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مختلف الأساليب والصيغ التمويلية المبنية على المشاركة الفعلية في العملية الاستثمارية الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

II- المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

II- 1- تعريف التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات واتساع الاقتصاد لخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل واستقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية، ويحافظ على آفاق النمو للدول وبالتالي، يمكن التمييز بين نوعين من التنويع:

- التنويع الأفقي :ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، مثلا قطاع البترول؛
- التنويع الرأسي: ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات. (صباغ، 2020، صفحة 69)

كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعاً من حيث السلع والخدمات التي ينتجها. (Esanov, p. 4)

بشكل عام يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للحد من مخاطر الاعتماد أو التركيز على قطاع واحد.

II -2- أهمية التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي دورًا مهمًا في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية، خاصة تلك التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة لزيادة مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعد عملية تنويع القاعدة الإنتاجية من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تبنيها من أجل تحقيق إيرادات متنوعة من جهة، وزيادة دخل تلك البلدان من جهة أخرى. ويمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي في ما يلي: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي** :يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تر كز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- **توليد الفرص الوظيفية** :ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.
- **زيادة القيمة المضافة** :يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

II-3- مؤشرات وقياس التنويع الاقتصادي:

II-3-1- مؤشرات التنويع الاقتصادي: هناك عدة مؤشرات تدلنا على درجة التنوع الاقتصادي لأي دولة أهمها: (آسيا، 2001، صفحة 12)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، تدل عليهما نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، عند توفر البيانات ذات الصلة.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، كونه ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- التغيرات في المساهمات النسبية للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مؤشر مهم لأن التنويع الاقتصادي يعني زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

II-3-2-قياس التنويع الاقتصادي: يتم قياس التنويع الاقتصادي من خلال عدد من المؤشرات الإحصائية التي تختلف في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس خلال فترات مختلفة، يتم الاعتماد على مؤشرين لقياس مدى التنويع الاقتصادي، حيث هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي:

- **المقياس الأول: معامل هيرفندل-هيرشمان Herfindahl Hirschman**

وهذا المؤشر استخدمته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTA لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، وأمكن التعبير عن معامل هيرفندل-هيرشمان بالمعادلة التالية: (قروف، 2016، الصفحات 640-641)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(Xi/X)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث أن:

H: تمثل معامل هيرفندل- هيرشمان كمؤشر للتنويع الاقتصادي؛

N: تمثل عدد الأنشطة أو القطاعات؛

x_i: تمثل قيمة المتغير في النشاط أو القطاع؛

X: تمثل القيمة الإجمالية للمتغير في جميع الأنشطة أو القطاعات.

وتتراوح قيمة معامل هيرفندل-هيرشمان بين الصفر والواحد، أي إذا كانت قيمة معامل هيرفندل-هيرشمان تساوي الصفر، يكون هناك تنوع كامل في الاقتصاد. أما إذا كانت القيمة تساوي الواحد الصحيح، فإن التنوع يكون معدوما.

➢ **المقياس الثاني: مؤشر جيني GINI INDEX**: (بن لعما و بن عبد الفتاح، 2018، الصفحات 333-334)

يستخدم هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي، ويعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها. وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها:

$$G = 1 - \sum_{K=1}^{n} (X_K - X_{k-1})(Y_K - Y_{k-1})$$

حيث أن:

- **Xk** :التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكمي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي.
- **Yk** : التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات).
- **N** : عدد القطاعات. تتراوح قيمة المؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل المساواة التامة).

❖ كما يتم حساب عدة مؤشرات للتنويع الاقتصادي أهمها:

- **نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي.**
- **نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الصادرات.**
- **نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الإيرادات الحكومية.**
- **نسبة قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي قيمة الواردات.**

II-4- واقع التنويع الاقتصادي في الأردن:

يتميز الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد نام يقوم على أساس المشروعات الحرة، إضافة إلى أنه يقوم على الخدمات التي تسهم بحوالي ثلثي قيمة الإنتاج الاقتصادي. ويعتمد الاقتصاد على الإنتاج المحلي أساسًا، وتدعمه المساعدات الأجنبية والحوالات المالية للمغتربين الأردنيين العاملين في الخارج (اقتصاد الاردن، 2019)، فهو يعتبر اقتصاد غير منتج يعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات، ويمكن دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الأردن من خلال التطرق إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فيه وذلك فيما يلي:

الجدول (01): يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن(ملايين الدنانير)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو%
2013	**26206,7**	-
2014	**27093,5**	3,27
2015	**27769,9**	2,43
2016	**28323,7**	1,95
2017	**28914,9**	2,04
2018	**29474,1**	1,9
2019	**30050,5**	1,92
2020	**29584,3**	1,57

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقرير البنك المركزي الأردني.

الشكل (01): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن

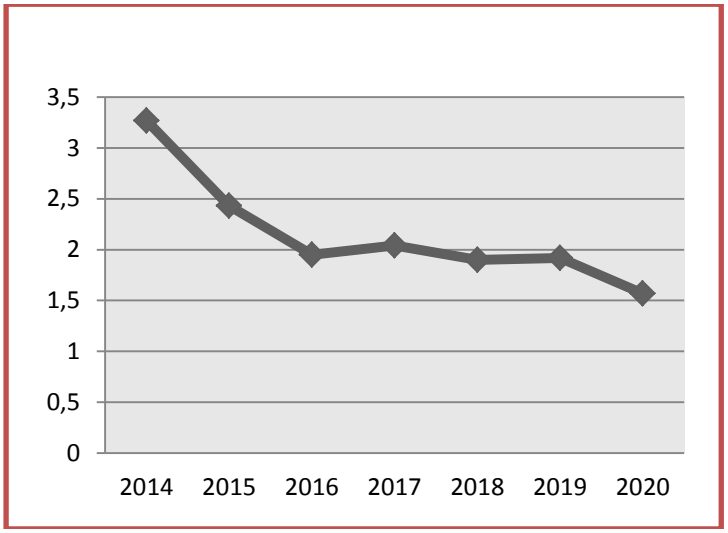

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول (1).

الملاحظ من خلال الجدول والشكل السابق أن هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2014 إلى غاية سنة 2020 بمعدل نمو متذبذب حيث وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2014 بنسبة 3.27% وسرعان ما انخفض إلى 1.95% سنة 2016 نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة السورية على اقتصاد دول العالم العربي عامة والأردن خاصة، وفي سنة 2020 وصل معدل نمو الناتج المحلي للأردن إلى أدنى مستوياته بسبب الآثار الاقتصادية الناجمة عن ظهور فيروس كورونا والاختلالات التي خلفها على مستوى الاقتصاد العالمي ككل.

- **مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:**

الشكل(02): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن 2014-2020

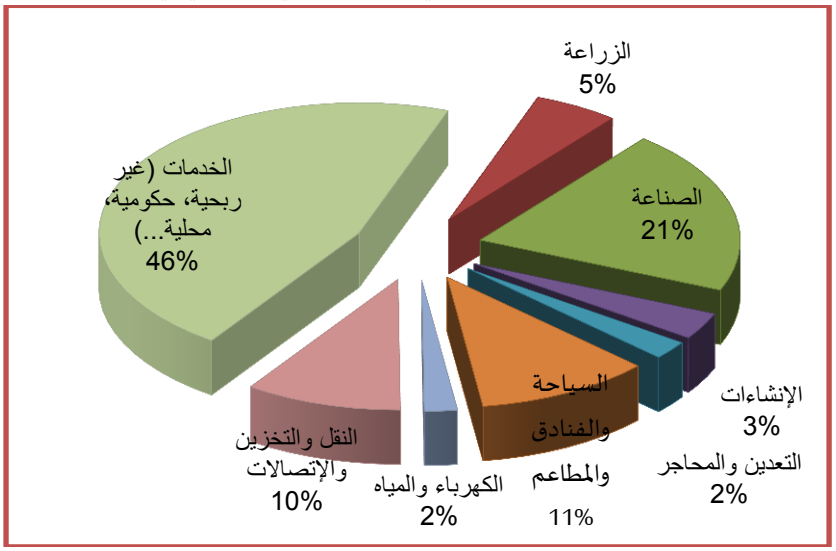

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقرير البنك المركزي الأردني.

يوضح لنا الشكل (1) أن المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تتمثل في ثماني قطاعات رئيسية مرتبة حسب قيمة المساهمة: الخدمات بمختلف أنواعها، الصناعة، والسياحة، النقل،الزراعة، الكهرباء، الإنشاءات، التعدين والمحاجر، تقدم بعض هذه القطاعات إلى جانب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمات كبيرة في التوظيف وتوفير العملة الصعبة للأردن وتعزيز الصادرات الأردنية، وكما يبين الشكل فإن قطاع الخدمات يهيمن على تركيبة الاقتصاد الأردني، مما يعني بأن حوالي 54% فقط من الاقتصاد يركز على القطاعات الإنتاجية من خلال اهتمام الأردن بتنمية القطاعات الاقتصادية التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الأردني والمحفزة للنمو وتساعد الدولة على رفع مستواها الاقتصادي وتنويع مصادر دخلها.

IV - المحور الثاني: التمويل المصرفي الإسلامي وأهم صيغه

IV -1- مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي:

يمكن تعريف التمويل المصرفي الإسلامي بأنه: تقديم أموال عينية أو نقدية من طرف المصارف الإسلامية لمن ينتفع بها، سواء كان فرد أو شركة، وسواء كان لغرض الاستثمار أو للحاجات الشخصية، ليتم التصرف فيها وإدارتها وفق أحكام الشريعة، وتحقيق عائد مباح شرعا، وفق أدوات وصيغ تمويلية مشروعة، كصيغ المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو المرابحة أو السلم...

IV -1- خصائص التمويل الإسلامي: تتمثل أهم خصائص التمويل الإسلامي في ما يلي: (فرحان، 2003، الصفحات 34-33)

1- **استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء:** تستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ﴾ البقرة 275، وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.

2- **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** من أهم الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي الاستثماري هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج

عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبن قدرة مصادر التمويل الاستثماري على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

3- **توجيه المال نحو الإنفاق على المشروع**: يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشرع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع..

4- **التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة**: من خصائص التمويل الإسلامي هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة، فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.

IV -2- **أهمية التمويل عن طريق الصيرفة الإسلامية** : تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري بين الإفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق للقاعدة العريضة من المواطنين بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها وترفع من إنتاجها وإنتاجيتها وبالشكل الذي يسهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع بأسره وفقا للصيغ الإسلامية المحددة للتوظيف، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تحدث في السوق المصرفية وتضمن التوظيف الأمثل لموارد المصرف، هذا من ناحية في ومن ناحية أخرى يقوم المصرف الإسلامي بالتركيز توظيفا ته التمويلية على التوظيف الاستثماري متوسط وطويل الأجل الذي يتيح له أن ينشئ مشروعات بنفسه في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في المجتمع وتقوية هيكل القطاعات الاقتصادية فيه. (شاهين، 2014، صفحة 125)

IV -3- **صيغ التمويل المصرفي الإسلامي وفعاليتها في تحقيق التنويع الاقتصادي:**

تتعدد صيغ وأدوات التمويل في المصارف الإسلامية وتتنوع بشكل يوفر الاحتياجات التمويلية لكافة القطاعات الاقتصادية فنجد منها ما يتماشى مع القطاع الصناعي ومنها ما يتوافق مع القطاع الزراعي، ومنها ما يتوافق مع القطاع التجاري...، ومن بين أهم الصيغ التي تعتمدها المصارف الإسلامية ما يلي:

1- **التمويل بالمشاركة:** هي عقد شراكة بين طرفين اثنين أو أكثر في رأس مال مؤسسة أو مشروع أو في معاملة معينة، ويتم توزيع الأرباح المحققة وفقا لقاعدة توزيع أرباح محددة سلفا، وعند تسجيل خسارة فان هذه الخسارة يتحملها جميع الأطراف تبعا لنصيب كل طرف في رأس مال المستثمر، كما يراهن المصرف من خال توفير هذا الصنف من العقود على أخلاقيات العميل وعلى علاقة الثقة ومردودية المشروع أو المعاملة، ويجب الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث نشاط المشروع أو المعاملة موضوع العقد يجب أن يكون شرعيا مع شرط تقاسم الأرباح والخسائر (غربي، 2017، صفحة 32).

- تعتبر المشاركة الأسلوب المناسب للاستثمار الجماعي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة حيث تستخدمها المصارف الإسلامية للمساهمة في رأسمال مشروعات جديدة أو قائمة، كما أنها تقدم من خلالها جزءا من تكاليف المشروعات يعادل نسبة مشاركتها في التمويل، وتستطيع المصارف الإسلامية بهذا الأسلوب أن توفر السيولة الكافية للعملاء على المدى الطويل، وهي تمثل طرفا مشاركا فعالا في المشروع إذ تساهم في تحديد طرق الإنتاج وفي ضبط توجهات المنشأة، كما أنها تتابع وتراقب الأداء وتشارك في نتائج النشاط من ربح أو خسارة دون أن تثقل كاهل العميل بديون والتزامات مالية يكون مجبرا على تسديدها في كل الأحوال. (خليفة، 2013، صفحة 128)

2- **التمويل بالمضاربة:** المضاربة اتفاق بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال والآخر الجهد في استثمار ذلك المال فيسمى الأول رب المال والثاني رب العمل، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، أما الخسارة فتكون على صاحب المال وحده، ولا يتحمل عامل المضاربة شيء منها مقابل ضياع جهده وعمله ما دام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال. (عزاز و معو، 2019، صفحة 31)

✍ تتمتع هذه الصيغة بفعالية كبيرة في تعبئة الموجودات النقدية وإدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي، ثم تحويلها إلى استثمار منتج عن طريق عمل مشترك أو مؤسسة، كما تستخدم هذه الصيغة في التمويل العام بحيث تطرح الدولة أحيانا سندات المضاربة بشكل سندات الخزينة لتعبئة الأموال اللازمة لتمويل التزامات الخزينة العامة، وهي أقل تكلفة من التمويل التضخمي أو التمويل عن طريق سندات الخزينة القائمة على أساس الفائدة. (خليفة، 2013، صفحة 128)

3- **التمويل بالمرابحة:** المرابحة من المعاملات الشائعة في المصارف الإسلامية، وهي البيع بمثل الثمن الأول مع ربح معلوم (المصري، 2012، صفحة 90)، فهي عقد من عقود الاستثمار التجارية وهي عملية مركبة من وعد بالشراء، ووعد بالبيع، وبيع بالمرابحة، وتم تطوير هذه الصورة في تطبيقاتها بمصاريف المشاركة وأصبحت تعرف بالبيع بالمرابحة للآمر بالشراء، وذلك رغبة من تلك المصارف في تلبية احتياجات المتعاملين معها في الحصول على الآلات والمعدات والأجهزة لأغراض التوسيع والإحلال والتجديد قبل توفير التمويل المطلوب للشراء، فيتقدم هؤلاء المتعاملون بهذه الطلبيات المحددة الكمية والمواصفات للمصرف الذي يقوم بشرائها بسعر التكلفة الذي تحمله مضيفا إليه ربحا متفقا عليه بين الطرفين، ثم يتم الاتفاق على طريقة السداد التي بموجبها يتم دفع جزءا مسبقا عند الطلب لإثبات جدية المتعامل ورغبته الفعلية، ويقسط الباقي على فترات محددة أو إلى تاريخ معين (صالحي، 2013، صفحة 22).

✍ المرابحة من أكثر صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيرها، وتمكنهم من الحصول على السلعة المنتجة والمواد الخام أو الآلات والمعدات (القطاعات الإنتاجية) من داخل القطر أو من خارجه (الاستيراد) مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وكذلك البيوع الدولية (احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية) في البضائع حيث يوكل المصرف شخصا بشراء البضائع ثم يستلمها المصرف ثم بيعها للتاجر بربح متفق عليه فتساهم بذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي، وزيادة الطلب الكلي، والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي (فلاق و بوسهوة، صفحة 117؛ غربي و صالحي، 2009، صفحة 9؛ خليفة، 2013، صفحة 129).

4- **التمويل بالإستصناع:** هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسبا للاتفاق الموجود في العقد (غربي و صالحي، 2009، صفحة 9).

✍ تهدف المصارف الإسلامية من صيغة التمويل بالإستصناع إلى دعم جهود التنمية الصناعية في الدول الإسلامية وزيادة قدراتها التنافسية، إضافة إلى إمكانية إنتاج السلع الرأسمالية كالمعدات وأجهزة الاتصالات وغيرها من السلع الرأسمالية الضخمة (فلاق و بوسهوة، صفحة 117). إذ يستخدم عقد الإستصناع في الصناعات المتطورة والمهمة جدا في الحياة المعاصرة كإستصناع الطائرات والقطارات والسفن، ومختلف الآلات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية، كما يطبق كذلك لإقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات، ويستخدم عقد الإستصناع عموما في مختلف الصناعات مادام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة ومن ذلك الصناعات الغذائية (تعليب وتجميد المنتجات الطبيعية وغيرها. (خليفة، 2013، الصفحات 129-130)

5- **التمويل بالسلم:** هو عبارة عن شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها. وكلمة السلم أو السلعة لهما معنى واحد وهو تقديم رأس المال، أي دفع الثمن للسلعة فوراً أو عاجلاً وتأجيل تسليمهما إلى وقت أو أجل معين. وبيع السلم هو عكس البيع مؤجل، وقد عرفه الفقهاء بأنه "بيع آجل بعاجل" (الدماغ، 2006، صفحة 20).

✍ يمكن تطبيق عقد السلم في تمويل القطاعات التالية :(2021، صفحة 129)

- تمويل القطاع الفلاحي حيث يقوم المصرف بشراء المحصول الزراعي من الفلاح قبل حصاده، فيستفيد من الثمن المنخفض على أن يقوم ببيع هذا المحصول بعد جنيه بهامش ربح مناسب، وبهذا فالفلاح يستفيد من تعجيل الثمن في الإنفاق على زراعته مما يجعلها أكثر صلاحا؛
- تمويل التكنولوجيا والأصول الثابتة: حيث يساهم المصرف في تمويل تكاليف باهظة، من أجل إنشاء المصانع الكبيرة، واستيراد التكنولوجيا الحديثة بما يساعد على تنوع الإنتاج وتحديثه، ومحاولة تصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها في حالتها الخام بأسعار زهيدة؛
- تمويل التجارة الخارجية: يساهم المصرف من خلال أسلوب السلم في رفع حصيلة الصادرات إلى المستوى الذي يؤدي إلى تغطية عجز ميزان المدفوعات، ويحول دون اللجوء إلى الديون الخارجية وبالتالي تحمل أعبائها وأعباء خدماتها.

6- **التمويل بالإجارة:** من وجهة نظر المصرف الإسلامي تمثل الإجارة تمويل استثماري يغطي جميع المجالات والقطاعات تقريبا، حيث يقوم المصرف -المؤجر غاليا- بشراء معدات وأصول معينة، طبقا لطلب ورغبات عملائه وتأجيرها لهم، فهم يحددون المواصفات الخاصة بالأصول أو المعدات المستأجرة، ويعتبر هذا النشاط بمثابة تمويل عيني (أصول) وليس تمويلا نقديا ولذا فهو الأنسب للمصارف حيث إنها بطبيعتها لا تتاجر في الأموال وإنما تتاجر في السلع والبضائع للمساهمة في التنمية (السبئي، 2018، صفحة 46).

✍ تكمن أهمية التأجير التمويلي في أنه يحقق استثمارا ناجحا للأعيان والطاقات البشرية بالعمل واستغلال المهارات، وفي الوقت ذاته يلبي للمجتمع حاجات ضرورية تمثل عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي اليومي للمواطن، كالسكن ووسائل النقل... (خليفة، 2013، صفحة 130)

V - المحور الثالث: دور التمويل المصرفي الإسلامي في تفعيل التنويع الاقتصادي:

V -1- التعريف بالبنك الإسلامي الأردني

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية وسجل بصفة شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ 1978/11/28 تحت رقم 124 وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك وطبقا لأحكام قانون البنك الإسلامي الأردني المؤقت رقم 13 لسنة 1978 الذي حل محله القانون رقم 62 لسنة 1985 والذي تم إلغاؤه بموجب قانون المصارف رقم 28 لسنة 2000 الساري المفعول اعتبارا من 2000/8/02، الذي اشتمل على فصل خاص بالمصارف الإسلامية وفي 2019/5/01 تم تعديل هذا القانون. ويتكون البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من 84 فرعا و25 مكتباً مصرفياً، وبلغ عدد موظفي البنك 2439 في نهاية العام (تقرير البنك الإسلامي الأردني، 2021)

V-2- حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني:

بلغ إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار في نهاية عام 2021حوالي 4741مليون دينار موزع على 234.100 معاملة مقابل حوالي 4282 مليون دينار موزع على 231.500 معاملة. (تقرير البنك الإسلامي الأردني، 2021)

الجدول(2): يوضح حجم التمويلات والاستثمارات المقدمة من طرف البنك الإسلامي الأردني 2017-2021 (ملايين الدنانير)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي التمويل والاستثمار (ملايين الدنانير)	3363	3551	3817	4286	4741

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني

الشكل (03): يوضح تطور حجم التمويلات والاستثمارات المقدمة من طرف البنك الإسلامي الأردني 2017-2021

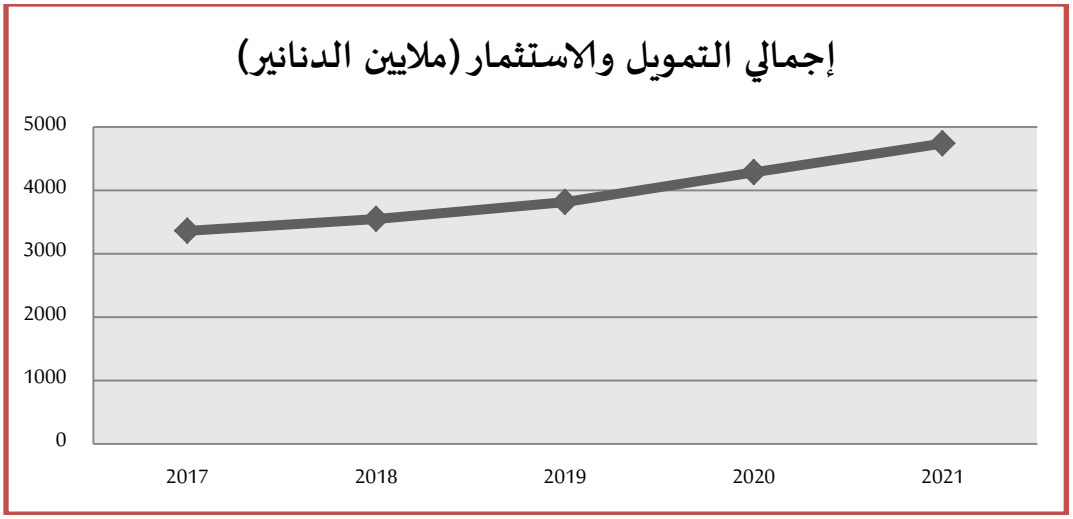

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن إجمالي التمويلات في تزايد مستمر من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021 حيث بلغ 4741 مليون دينار نهاية نفس السنة، وهذا راجع إلى التوسع في فتح العديد من الفروع و المكاتب بالإضافة إلى انتشار الوعي الإسلامي وتوجه العملاء نحو المنتجات المصرفية الإسلامية.

إن زيادة التمويلات دليل على أن: المصرف متحكم في ربحيته، وله خطط إستراتيجية واضحة اتجاه محيطه؛ كفاءة العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام.

- **مساهمة التمويلات والاستثمارات الممنوحة من البنك الإسلامي الأردني لمختلف القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي:**

الجدول(03): نسبة مساهمة التمويل والاستثمار الممنوح لمختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي(ملايين الدنانير)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي	28914,9	29474,1	30050,5	29584,3	-
إجمالي التمويل والاستثمار الممنوح لمختلف القطاعات	2724,7	2790,1	3022,8	3509,2	3820,2
نسبة التمويل من الناتج المحلي الإجمالي	9,42	9,46	10.05	11.86	.

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات السابقة

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن البنك الإسلامي الأردني له دور فعال في تمويل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، إذ تتراوح نسبة مساهمته في منح التمويل والاستثمار مابين 9 %إلى 11 % من إجمالي الناتج المحلي. ويمكن تحليل العلاقة بين إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي والناتج النحلي الإجمالي اعتمادا على معامل بيرسون وباستخدام برنامج spss الذي أظهر النتائج التالية:

الجدول (04): يوضح الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني 2020-2017

Corrélations

		الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي التمويل والاستثمار
الناتج المحلي الإجمالي	Corrélation de Pearson	1	0,446
	Sig. (bilatérale)		0,554
	N	4	4
إجمالي التمويل والاستثمار	Corrélation de Pearson	0,446	1
	Sig. (bilatérale)	0,554	
	N	4	4

المصدر: مخرجات SPSS لمعامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي إجمالي التمويلات.

من النتائج السابقة للجدول وعن طريق تحليل العلاقة بالنسبة لمعامل ارتباط بيرسون عند دراسة المتغيرات الأصلية نستنتج أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي علاقة موجبة تامة طردية بين المتغيرين، أي أن أي زيادة في قيم احد المتغيرين يصاحبه زيادة في قيم المتغير الأخر.

V-3- حصص القطاعات الاقتصادية من أرصدة التمويل

لقد شملت عمليات التمويل التي نفذها البنك الإسلامي الأردني مختلف القطاعات الاقتصادية من قطاع صناعي وتجاري وخدمات النقل، كذلك تمويل مختلق المرافق الاجتماعية والاقتصادية وكذا المرافق الصحية، ويوضح الجدول التالي حصص القطاعات الاقتصادية من إجمالي التمويل الممنوح من طرف البنك الإسلامي الأردني:

الجدول(05): يوضح حصص القطاعات الاقتصادية من أرصدة التمويل(ملايين الدنانير)

السنة / القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الزراعة	28	25,5	30,3	39,9	41,9	165,6
الصناعة والتعدين	111	127,5	148,4	224,6	172,2	783,7
التجارة العامة	359,9	404,4	378,9	372,6	379,1	1894,9
الإنشاءات وقطاع الإسكان	1070,7	1093,8	1097,3	1211	1345,5	5818,3
خدمات النقل وتمويل شراء السيارات	490,5	472,7	464,5	508,4	553,3	2489,4
السياحة والفنادق والمطاعم	33,5	32,6	30,7	30,3	29,3	156,4
الخدمات والمرافق العامة	572	573,1	799,1	973,9	1149,7	4067,8
أغراض أخرى	59,1	60,5	73,6	148,5	149,2	490,9
المجموع	2724,7	2790,1	3022,8	3509,2	3820,2	15867

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي

الشكل(04): نسبة توزيع التمويل في البنك الإسلامي الأردني إلى مختلف القطاعات الاقتصادية

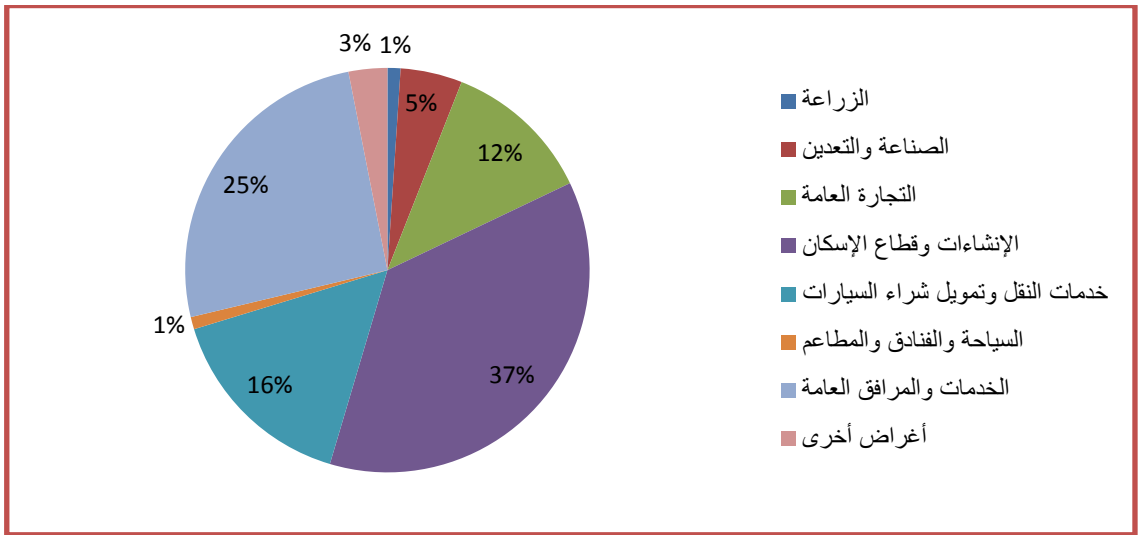

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نسبة كبيرة من التمويل المصرفي الإسلامي في البنك الإسلامي الأردني للسنوات 2017-2021 موجهة لقطاع الإنشاءات وقطاع الإسكان بنسبة 37% من إجمالي التمويل حيث يكون التمويل لشراء عقارات ومنقولات ومستلزمات قطاع العائلات التي تعاني من قصور التمويل الذاتي أو ذات الدخل المحدود وتستخدم في هذا القطاع صيغة المرابحة بنسبة كبيرة، وحاز قطاع الخدمات والمرافق العامة على ما نسبته 25% وخدمات

النقل وتمويل شراء السيارات بنسبة 16%، ثم التجارة بنسبة 12%، بينما حازت القطاعات الأخرى على نسب منخفضة ومتقاربة 5% لقطاع الصناعة و 1% لقطاع الزراعة والسياحة. إن انخفاض الاستثمار في هذه القطاعات راجع لطبيعة الاستثمارات كونها طويلة الأجل وذات مخاطر عالية.

VI- الخاتمـــــــــــــة:

تناولت الورقة البحثية دراسة التمويل المصرفي الإسلامي كآلية لتفعيل التنويع الاقتصادي -دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني- ، حيث تطرقت إلى ماهية التنويع الاقتصادي وواقعه في الأردن، التمويل المصرفي الإسلامي مفهومه ومختلف صيغه وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي للأردن، وتكمن أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1. يهدف التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع معين دون القطاعات الأخرى؛
2. تتركز المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في ثماني قطاعات رئيسية: الخدمات بمختلف أنواعها، الزراعة، الصناعة والكهرباء، النقل، السياحة، الإنشاءات والتعدين؛
3. تتنوع مصادر الدخل المحققة للناتج المحلي الإجمالي إذ يستحوذ قطاع الخدمات على أعلى نسبة فيه بمعدل 46%، وهذا دليل على ضعف تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الأردني؛
4. المصارف الإسلامية من خلال الصيغ التمويلية المختلفة تتميز بربطها الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي، مما يجعل من التمويل المقدم من طرفها واستثمارها لأموال المودعين مساهما فعالا في عجلة التنمية الاقتصادية؛
5. العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الأردني وإجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية للبنك الإسلامي الأردني علاقة موجبة تامة طردية وفق معامل بيرسون؛
6. شملت مجالات توظيف الأموال في البنك الإسلامي الأردني مختلف القطاعات حيث استحوذت الإنشاءات وقطاع الإسكان على النسبة الأكبر من تمويلاتها، يليه قطاع الخدمات ثم القطاع التجاري، أما القطاع الصناعي والزراعي فكانت نسبة التمويل متدنية جدا وهذا راجع لاعتماد المصرف تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل ذات مخاطر متدنية ذو العائد السريع؛
7. يمكن للمصارف الإسلامية تفعيل التنويع الاقتصادي من خلال تقديمها لمعاملات إسلامية مختلفة (صيغ تمويلية) يتم استغلالها وتوظيفها في مشاريع استثمارية تخدم مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تشجع بدورها على الإنتاج المحلي.

VI-1- التوصيات:

- توسيع فرص الاستثمار في شتى المجالات والقطاعات.
- تنويع مصادر الإيرادات والصادرات المكونة للناتج المحلي الإجمالي.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي باعتبارهم أحد أهم القطاعات التي يمكن أن تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الدخل الوطني.

VII- الإحـــالات والمراجـــع:

1. Akram Esanov .(بلا تاريخ) .*Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications revenue*) . watch institute ، المحرر) تاريخ الاسترداد 12 3, 2023، من https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Economic_Diversification
2. أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، 14* (19)، 22.
3. اسماء بن لعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر عرض ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 7* (1)، 333-334.
4. *اقتصاد الاردن*. (11 3, 2019). تاريخ الاسترداد 5 3, 2023، من افتصاد المعرفة: https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001). *التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي))*. الامم المنحدة نيويورك.
6. (2021). *تقرير البنك الإسلامي الأردني*.
7. جلال الدين الدماغ. (مارس, 2006). إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية. غزة، كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير منشورة.
8. خولة عزاز، و سعيدة معو. (2019). صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري. *الأفاق للدراسات الإقتصادية* ، 31.
9. رفيق يونس المصري. (2012). التمويل الإسلامي. دمشق: دار القلم.
10. رفيقة صباغ. (2020). التنويع الإقتصادي: إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول. *مجلة أوراق إقتصادية ، 4* (1)، 69.
11. صادق احمد السبئي. (2018). مخاطر صيغ التمويل والاستثمار من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية. *مجلة جامعة الشارقة* ، 46.
12. صالح صالحي. (2013). *الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية–مدخل مقارنة مع آليات التمويل التقليدية-*. تاريخ الاسترداد 7 3, 2023، من ملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير: https://revues.imist.ma/index.php/DOREG/article/view/15353/8589
13. عبد الحليم غربي. (2017). الصناعة المصرفية الإسلامية ماضيها حاضرها ومستقبلها. 32. البحرين: مطبوعات مركز أبحاث الفقه الإسامي.
14. عبد الحليم غربي، و صالح صالحي. (20-21 اكتوبر, 2009). كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية. *الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية* ، صفحة 9.

15. علي فلاق، و نذير بوسهوة. صيغ التمويل الاسلامي في المصارف الاسلامية : تجارب وتحديات. *مجلة أفاق للدراسات الإقتصادية ، 1* (1)، 117.
16. محمد عبد الحميد محمد فرحان. (2003). التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة -دراسة لاهم مصادر التمويل. 33-34. الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية رسالة ماجستير منشورة.
17. محمد عبد الله شاهين. (2014). اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
18. محمد كريم قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشرات التنويع الإفتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، 9* (2)، 640-641.
19. منية خليفة. (2013). فعالية الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية. *مجلة الاقتصاد الجديد* (8)، 128.